12me Année No. 559

Lundi - 20 - 3 - 1944

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

يدل الاشتراك عن سنة

٨٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

ثمن العدد ١٥ مليما

الاعلانات

يتفق عليها مع الإدارة

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول

احمد حسن الزيات

الادارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

العـــدد ٥٥٩ « القاهرة في يوم الإثنين ٢٥ ربيع أول سنة ١٣٦٣ — الموافق ٢٠ مارس سنة ١٩٤٤ » السنة الثانية عشرة

الفهـــرس

٢٤١ بين التخطئة والتصويب : الأستاذ عباس محمود العقاد ...

٢٤٤ فلسطين ... ... : الأستاذ عمر الدسوقي .. ..

٢٤٧ الحديث ذو شجون .. ... : الدكتور زكي مبارك ... ...

٢٤٩ عبقريات أزهرية مدفونة . : الأستاذ دريني خشبة .. ...

٢٥١ الأنات الحائرة .. . . : الأستاذ راشد رستم .. . .

٢٥٣ محاورات الموتى . . . .. : الكاتب الفرنسي برنار بوفيه بقلم الأديب يوسف روشا

٢٥٥ منشأ عقيدة اليزيدية وتطورها . ... : الأستاذ سعيد الديوه جي ...

٢٥٧ نقل الأديب . . .. : الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي

٢٥٨ الشعر الجديد ... . : الأستاذ الكبير (ا . ع) ...

٢٥٨ « النقد » بمعنى المال .. : الأديب سعد محمد حسن ...

٢٥٩ كلمة إلى الأستاذ الكبير أحمد حافظ عوض بك ... : الأستاذ محمد عبد الغني حسن

٢٥٩ في ديوان حافظ بك إبراهيم : السيد حسن عبد الله القرشي

٢٦٠ « أبو شوشة والموكب » لمحمود تيمور بك ... ...

١٦ ٥ ٢٢

بين التخطئة والتصويب

للأستاذ عباس محمود العقاد

نبهني فاضل من علماء الأدب والتاريخ عندنا إلى كلمة « الأموية » نسبة إلى الأم في كتاب « الصديقة بنت الصديق » وقال لي إن النسبة إلى أم « أمي » على حسب القياس ، فهل عدلت عنها لعلة ؟

وكان تنبيهه هذا تنبيه العالم الذي لا يقطع بالقول قبل أن يسمع مختلف الأقوال ، فكان منبهاً ومصححاً ومستفهماً في انتظار البيان والجواب في وقت واحد

والواقع أن « الأمي » نسبة إلى « الأم » هي القياس الشائع الذي لا خلاف فيه ، ولكن الأموي ليست بخطأ ولا هي بخلاف يأتي به مجرد الإغراب وفضول القول ، لأن الحاجة ماسة إلى التفرقة بين معنى الأمي الذي شاع على الألسنة والأقلام للدلالة على الجاهل بالقراءة والكتابة ، ومعنى الأمي الذي يدل على عواطف الأمومة والنسبة إلى أحد الأبوين

ولا خطأ في ذلك من جانب اللغة والقواعد النحوية ، لأن « الأم » أصلها أمه وأمهة ، وليس هذا الأصل مأخوذاً من تقديرات النحاة والصرفيين التي لا دليل عليها من المتواتر المنقول ، ولكنه مأخوذ من اللغة المستعملة في الخطاب والشعر

من كلام المذكورين قبيل الإسلام ، ومن ذلك قول قصى ابن كلاب بن مرة جد النبي عليه السلام :

إني لدى الحرب رحى اللبب معتزم الصولة عالى النسب
أمهتى خندف والياس أبى

فإذا قلبت الهاء واواً كما تقلب فى سنه وسنوى وشفه وشفوى وعضه وعضوى ، فليس فى ذلك خلاف للمأثور ولا للمنصوص عليه ، وفيه تيسير للتفرقة بين المعنى المقصود بالأمى والمعنى المقصود بالأموى على الاعتبار الذى قدمناه

يذكرنى مجال التخطئة والتصويب في اللغة بقول بعض الحكماء : (إن قليلاً من البحث يؤدى إلى الإلحاد ، ولكن الكثير من البحث يرد الملحد إلى الله)

فهذا الكلام بعينه يمكن أن يقال عن التخطئة فى اللغة والأخلاق والتفكير وعن كل تخطئة تحتمل الوجوه المتعددة من الآراء ، لأن التخطئة سهلة ولكن الدلالة على مراجع الصواب هى التى تشق على الأكثرين ، وكذلك يسهل إيجاد الذنب على من شاء ولا يسهل إيجاد العذر إلا على من خبر الدنيا وسبر الأخلاق وعرف طاقة النفوس وأغوار الطبائع والأخلاق

هذه حقيقة لا يحتاج العالم إلى التذكير بها لأنه يذكرها أبداً ولا يزال شعاره بين شبهات الخطأ والصواب : « وفوق كل ذى علم عليم »

ولكن الذين يحتاجون إلى التذكير بها هم أولئك الأدعياء الذين يقحمون أنفسهم فيما ليس لهم ، ويخوضون عباب التخطئة والتصويب وليس عندهم من الزاد إلا محصول الفهارس والعناوين وجزازات اللامين والجماعين

ومن هؤلاء دعى المقتطف الذى يجترىء على التخطئة فى لغة العرب ، وهو يقرأ ما أمامه بهذه اللغة فلا يفهمه ولا يخلص منه إلى ظاهر معناه ، فضلاً عن باطنه الذى تتجه فيه الأذهان كل اتجاه

فهذا الدعى ينكر أن نقول : « آداب العرب النسائية » لأنه قرأ أن سيبويه نبه على أن النسبة إلى نساء نسوى ... ويفوته أن سيبويه يتحدث بمذهب البصريين وحده ، كما يفوته أن يرجع إلى بنية اللفظ وإلى قواعد اللغة ، فإن حكم نساء هو حكم نسوة ونسوان بغير اختلاف ، أيا كان القول فى نساء سواء أصح أنها للكثرة أم صح أنها جمع نسوة إذا كثرن ، وكلاهما لا يغير الحكم النحوى أقل تغيير

فمن الخطأ «أولاً» أن يقال أن نساء لا تستعمل إلا للكثرة لأن القرآن الكريم يقول : « يا نساء النبى » وهن تسع ولا نزاع في أن القرآن مرجع لغوى يؤخذ به قبل كل كتاب

وقد جاء فى شعر الربيع بن زياد :

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسراً يندبنه بالصبح قبل تبلج الأسحار

فالنساء بمعنى النسوة فى الكثرة أو القلة ، تحل إحدى الكلمتين محل الأخرى وتعطى حكمها بلا اختلاف

على إننا نفرض بعد هذا أن النساء لا تقال إلا للكثرة وهو فرض بعيد ، فما دخل الكثرة فى الحكم النحوى بالغاً ما بلغ الفرق بين عدد النساء القليلات أو النساء الكثيرات

بل نحن نذهب فى الفرض وراء ذلك فنقول أن نسوة جمع امرأة من غير نوع الكلمة ، وأن نساء هى جمع نسوة ، فلماذا تمتنع النسبة إلى الجمع وهى جائزة فى مثل هذا المعنى

ألا يقال الأنصارى والأعرابى إذا أنزل الجمع منزلة القبيلة الواحدة ؟ ألا يقال النسائى إذا أنزل الجمع هنا منزلة الجنس الواحد ، ولم يكن المقصود به نسوة محدودات ؟

إنما أتى صاحبنا هنا من علم الفهارس الذى يتخطف أوائل الكلام ولا يتعداه إلى مواضع التوسع والإفاضة

وإذا كان الفهرس قد دله على تنبيه سيبويه ولم يدله على شىء آخر فالذنب على الفهرس المسكين لا عليه

كذلك قلنا فى كتاب « الصديقة بنت الصديق » أن الاختلاف يتراوح بين السنة الرابعة والسنة السادسة ، فرجع صاحبنا إلى الجزازات فوجد أن « الإمام اليازجى » يقول إن التراوح غير هذا ويتابعه على قوله بعض الباحثين الفضلاء

لكن المراوحة بين العملين فى جميع معجمات اللغة هى « أن يعمل الرجل هذا مرة وهذا مرة » ، أو يقول هذا مرة وهذا مرة ، والمراوحة بين الرجلين هى أن يقوم على كل مرة ، وبين الجنبين هى أن يتقلب من جنب إلى جنب

فإذا قلنا على هذا أن الاختلاف يتراوح بين السنة الرابعة وبين السنة السادسة فذلك صحيح ما دام الاختلاف هنا هو

الفاعل الذى يقول مرة بسنة من السنين ومرة بسنة أخرى ، فهو يتراوح بين القولين تارة إلى هذا وتارة إلى ذاك ويكون صاحبنا إذن قد عرف الجزازات والفهارس ولم يفهم معنى اليازجى ولا معانى المفرقين بين المراوحة والترجيح ، لأن الترجيح انتقال دائم ، أما المراوحة فهى ثبوت فى حالة من الحالات ثم ثبوت فى حالة أخرى ، وهذا هو المقصود بما ذكرناه

ولكن هذا الكلام إنما يفهم بدماغ ، ومن أين للفهارس والجزازات دماغ ؟

* * *

وأعجب من هذه التخطئة وماشابهها فى اللغة تخطئة فى الجمع والطرح يحسبها ذلك الدعى من علم الجامعات ، وهى لا تعدو علوم المدارس الإلزامية وكتاتيب القرى ، إذا كان قصاراها أن « ١٤+٢= ١٦ » كما أراد أن يقول بعد مجهود فى الإحصاء والتمديد

فنحن حين عرضنا لسن السيدة عائشة رضى الله عنها عند بناء النبى بها لم نقل إننا حصرنا سنها بشهادة الميلاد ، ولا كان يعنينا أن نحصرها بتلك الشهادة أو بغيرها

وإنما عنانا أن نبطل قول القادحين فى النبى أنه عليه السلام بنى ببنت صغيرة لا تصلح للزواج ، وقد أبطلنا ذلك بالأدلة التى لا نكررها هنا لأننا فى غنى عن هذا التكرير

فإذا جاز مثلاً أن تكون سنها ست عشرة سنة فى أيام غزوة بنى المصطلق ولم يكن ذلك قولاً قاطعاً لا تردد فيه فسبب ذلك أن غزوة بنى المصطلق يتراوح القول فيها بين السنة الرابعة والسنة السادسة ، ولا ضرورة لتكرير الشك فى عدد السنين كلما عرضت لنا مناسبة لاختلاف التواريخ

إنما هذا هو علم الفهارس والجزازات الذى لا يعنينا ولا نلتفت إليه ، ونحن لم يفتنا تحقيقه لأن جمع « ٢ + ١٤ » عسير علينا أو على جامع أو طارح فى أصغر المدارس الإلزامية ، ولكننا تركناه للتقدير والترجيح إذ كان القطع فيه غير مستطاع ، وإذ كان تكرير الاحتمالات كل مرة عبثاً لا يدعونا إليه داع

ويحسبنا أن نعلم أن عائشة خطبت قبل خطبتها للنبى ، وأن الذى خطبت له كان من المشركين — يحسبنا أن نعلم هذا لنعلم أنها خطبت قبل الدعوة الإسلامية وأن أبا بكر لن يزوج بنته بعد الدعوة الإسلامية لرجل يكفر بدينه ، وهو البرهان الراجح على أنها حين خطبت لمحمد عليه السلام وبنى بها بعد الخطبة بسنوات قد كانت فى سن صالحة للزواج

تلك هى الحقيقة التاريخية التى تحتاج إلى بحث وتنقيب وموازنة للوقائع والتواريخ . أما (١٤ + ٢ = ١٦) فهى كما أسلفنا من حقائق الكتاتيب الإلزامية لا من حقائق السوربون ولا من حقائق المدارس التى تجاوزت أوائل دروس الهجاء والحساب

* * *

على أن التخطئة فى المنطق أصعب من التخطئة فى اللغة والحساب ، ولهذا كان فهم هذا الدعى وأمثاله لطريقتنا فى الاستدلال فهماً يشوبه الهى والنباء ، كما يشوبه سوء الذوق وسوء التعبير

فنحن لم نقل إن الخطأ بعيد عن السيدة عائشة لأنها مؤمنة بالله ونبيه ، فهذا دليل رخيص لا نتنزل إليه ولا ندين أحداً به ولو كان من المسلمين . وما قال أحد أن المؤمن معصوم من الخطأ وقد طال البحث بين أناس فى عصمة الأنبياء

كلا . نحن لا نعتمد يوماً من الأيام على دليل يقبله المسلم ويرفضه غير المسلم ، ولا على دليل يأخذه من يشاء ويرفضه من يشاء ، ولو أجزنا ذلك لأنفسنا لأثبتنا آيات القرآن الكريم فى تبرئة السيدة عائشة ووقفنا عندها مكتفين بها أو متوسعين فى شرحها ، ولكننا كما يعلم قراء كتابنا قد أشرنا إلى تلك الآيات حين أشارت إليها السيدة عائشة ولم نزد على الإشارة بقليل ولا كثير

إنما دليلنا على براءة السيدة عائشة أنها إن كانت قد أخطأت — وبرأها القرآن — استحال عليها أن تؤمن بالكتاب وأن تصدق بأنه وحى من عند الله ، وأيسر شىء عليها إذن أن تخترع الأحاديث على النبى عند مسيس الحاجة إلى الاختراع ، وأى حاجة إلى الاختراع أمس من لجاج الخصومة بينها وبين على أو بينها وبين عثمان ، بل أى حاجة إلى الاختراع أمس من تشيعها